واعلن وزير الشؤون الدينية ان القضية تمس « جذور وجودنا » ، واننا لن نخضع لاوامر المحكمة حول هذا الموضوع » .

ولو عدنا الى الماضي القريب لوجدنا ان اول مشكلة من هذا النوع اندلعت في اسرائيل وشغلت الرأي العام فيها هي مشكلة الطفل ستينبرغ . ففي اواخر عام ١٩٥٧ ، توفي هذا الطفل المتحدر من أب يهودي وام مسيحية ، فرفضت السلطات الروحية اليهودية السماح بدفنه داخل المقبرة اليهودية . وكان اسرائيل بار يهودا (العضو في الحزب الاشتراكي أحدوت هاعفودا) وزيرا للداخلية آنذاك ، فانتهز هذه الفرصة ووجه الى ادارات الحالة المدنية بعض التعليمات التي تتلخص بالسماح بتسجيل الطفل المتحدر من زواج مختلط كيهودي اذا رغب والداه في ذلك ، وباعتبار اليهودي « من يصرح بحسن نية انه يهودي » (واضافت الحكومة الى ذلك فيما بعد : « ولا ينتمي الى أية طائفة دينية اخرى ») .

واثارت هذه التعليمات ضجة كبرى في البلاد لانها حاولت ادخال تعديل على التعريف الديني التقليدي لليهودي . وانسحب يومذاك « الحزب الديني القومي » من الائتلاف الحكومي ، فاضطر رئيس الوزراء الى تعليق العمل بهذه التعليمات . وتألفت لجنة من الوزراء لدراسة مسألة « من هو اليهودي ؟ » ، وقررت طلب المشورة والرأي من الشخصيات اليهودية المرموقة . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ وجهت رسالة شرحت فيها المشكلة الى خمسين شخصية تقريبا . وكانت الرسالة تحمل توقيع بن غوريون . وتلقت اللجنة ٤٥ اجابة (٢٠ من اسرائيل و ٢٥ من الخارج) . وقبل أن تنتهي الحكومة من الاطلاع على الاجوبة وطبعها ، في نهاية عام ١٩٥٩ ، كانت حدة المشكلة قد خفت بسبب اجراء انتخابات نيابية جديدة ، وعودة الحزب الديني الى التعاون مع الحكومة ، وتبديل وزير الداخلية . ولهذا قررت الحكومة الغاء تعليمات الوزير السابق . ومن اطلاعنا على الردود نجد أن الجميع تقريبا يعارضون فكرة ادخال اي تعديل على العادات والتقاليد اليهودية المتبعة .

وبعد هذه الحادثة عرفت اسرائيل ، عام ١٩٦٢ ، حادثة اخرى كان بطلها راهب اسمه دانيال . وهو يهودي من بولونيا اضطر اثناء الحرب العالمية الثانية الى اعتناق الكاثوليكية والدخول في سلك الرهبنة . وعاد يوما الى إسرائيل وطالب بمنحه الجنسية الاسرائيلية فورا ، عملا بقانون العودة الذي ينص على حق كل يهودي « عائد الى أرض اسرائيل » في اكتساب هذه الجنسية كاملة . وعندما رفضت الادارة طلبه ونصحته بطلب التجنس رفع الامر الى المحكمة العليا التي وجدت نفسها مضطرة الى حسم الامر وتحديد مفهوم «اليهودي» الوارد في قانون العودة . وادلى الراهب بعدة حجج لدعم طلبه ، أهمها ان القانون اليهودي التقليدي يعتبر « ان كل اعتناق لدين اخر من قبل اليهودي باطل وكأنه لم يكن » ، وان اليهودي يبقى ، على الرغم من ذلك ، عضوا في الاسرة اليهودية . ورفضت المحكمة طلبه وأصدرت حكما غريبا يمكن ان يوصف بالبهلوانية القانونية . لقد اعتبرته يهوديا في نظر « الهالخا » ، وغير يهودي في نظر الشعب اليهودي ، لان هذا الشعب لا يرضى باعتبار المارق او المرتد عن الدين يهوديا . ونصحت الراهب بطلب التجنس اذا اراد ان يصبح اسرائيليا .

وجاء حكم شاليت يزيد الامر تعقيدا ويشجع بعض الشخصيات اليهودية المناهضة للتقاليد الدينية السائدة على الاحتكام الى المحكمة العليا . وأشهر الدعاوى واحدثها هي دعوى العالم النفسي تامارين الذي طالب بتضمين بطاقة هويته نصا يؤكد انتماءه الى القومية الاسرائيلية ، لا الى القومية اليهودية . وفي ١٩٧٢/١/٢٠ ، أكدت المحكمة على ان القوميتين اليهودية والاسرائيلية مفهومان متلازمان لا ينفصلان . وعلقت غولدا مائير على الحكم ، امام المؤتمر الصهيوني العالمي ، فأكدت على أن الجنسية والدين أمران متلاحمان مندمجان ، وان الزواج المختلط هو العدو الاول للدولة اليهودية . وكانت قد أعلنت في عام ١٩٧٠ ، على أثر صدور حكم شاليت : « ان الحفاظ على بقاء الشعب اليهودي أهم من وجود دولة اسرائيل والصهيونية ... ولن تتخلى في القرن العشرين عن خمار الصلاة ولا عن التماويذ » .

ويبدو ان الغرض البعيد للمؤلف من وضع الكتاب ليس التعليق على قضية شاليت فقط ، بل التأكيد كذلك على وجوب التمسك بالطابع الديني لاسرائيل فهو يعتقد ان الصفة الدينية لهذه الدولة هي التي درأت عنها حتى الان خطر الانزلاق نحو العدم . ولهذا نراه ، في أكثر من موضع ، يعمد